

عقل عقال الحارات بمديرية دار سعد لـ 14 أكتوبر:

عقال حارات عدن مدعوون إلى توعية الشباب بالتخلي عن ظاهرة حمل السلاح في مدينة عدن الحضارية المسالمة

عملنا على حصر عدد المساكن في المديرية والمستأجرين والمقيمين في المنطقة

نتولى معالجة إشكالات اللاجئين الصومال وما يصعب

علينا نرفعه لمفوضية اللاجئين الصوماليين بعدن



عبدالله صالح عوض با صريع

حوار / ياسر شمسان

معالجة المشاكل والمنازعات الناشئة بين اللاجئين الصوماليين المقيمين في المنطقة ونعمل على حلها وما نعجز عن حله نقوم برفعه إلى مفوضية اللاجئين الصوماليين بعدن كما أتوجه بالنداء إلى جميع عقال الحارات في مديريات محافظة عدن بالعمل على تنظيم عملهم وبصورة إدارية سليمة حتى يكون لديهم مرجع يعودون إليه وقت الحاجة لان وجود أرفيف خاص كملفات المواطنين في الأحياء السكنية التابعة لهم يجعلهم على معرفة جيدة بجميع الساكنين والمقيمين الدائمين والمستأجرين المؤقتين ومعلومات أخرى وفي ما يتعلق بالمصاعب التي تواجهنا فإننا نشكو من استمرار إغلاق مكتب البريد في منطقة البساتين بمديرية دار سعد بعد أن تم السطو المسلح عليه ونطالب السلطة المحلية بالمديرية والمحافظة بفتح البريد وعودة الخدمة البريدية لتمكين المواطنين من تسلم معاشاتهم .

□ كلمة اخيرة تودون قولها في ختام هذا اللقاء؟

□ نتمنى من الجميع في مديرية دار سعد سلطة محلية ومنظمات مجتمع مدني وعقال حارات التكاتف والعمل من أجل إنهاء ظاهرة حمل السلاح في أوساط الشباب لكونها أدت الى إزهاق العديد من الأرواح وخلفت الكثير من الإصابات واتمنى عودة الحياة الى طبيعتها .

وهي فعلاً مظاهر دخيلة على مدينة عدن الحضارية .. ولذلك فنحن نعمل على توعية الشباب بمخاطر حمل السلاح التي تسببت في وقوع حوادث قتل وإصابات للعديد من المواطنين سواء في مديرية دار سعد أو غيرها من المديريات ومن هذه الصحيفة ندعو كافة عقال الحارات في مديريات محافظة عدن إلى توعية الشباب بمخاطر ظاهرتي حمل السلاح وتناول الحبوب المخدرة لما لهما من إضرار على المجتمع وعلى مستقبل هؤلاء الشباب من خلال تقديم النصح لهم في بالتخلي عن هذه المظاهر التي تسيء إليهم ولا تليق بمدينة عدن المسالمة والحضارية.

□ كيف يتم تنظيم عملكم وهل هناك علاقة بينكم وبين السلطة المحلية في المديرية وما الصعوبات التي تقف أمام عملكم؟

□ هناك تواصل مستمر بيننا وبين قيادة السلطة المحلية بالمديرية في كثير من القضايا والأمور ، أما بالنسبة لعملنا فهو منظم كما نلاحظون ، أن يوجد لدينا استمارات متنوعة خاصة بالاستئجار واستمارات للبحث الاجتماعي واستمارات لاستخراج البطائق الشخصية واستمارات خاصة بمنح تراخيص لإقامة المخادر في الأعراس واستمارات نقل الساكنين كما أننا نتولى

الحارات وعقال منطقة البساتين تحديداً؟

□ أولاً أحب أن أشكر صحيفة (14 أكتوبر) على تكريمها بالنزول إلى مديرية دار سعد لتلمس أوضاع مواطنيها وبالنسبة إلى دورنا وما نقوم به في إطار المديرية باعتبارنا عقال الحارات ومنطقة البساتين فيها فإننا نعمل على حل العديد من المشاكل التي قد تبرز بين المواطنين والأهالي فيها بصورة ودية وعندما نشعر أننا عاجزون عن التوفيق بين الأطراف المتنازعة ولم نخرج بحل لهذه المشكلات نقوم برفعها إلى الجهات الأمنية المختصة للبت فيها حيث أن عملنا عمل إنساني وطوعي لخدمة المواطنين ولسنا جهة تنفيذية.

□ الملاحظ أن محافظة عدن شهدت وما زالت في الآونة الأخيرة تدهوراً واضحاً في الحالة الأمنية بسبب ظاهرة حمل السلاح في أوساط الشباب بالإضافة إلى انتشار الحبوب المخدرة وتناولها بين فئة الشباب في هذا الإطار .. ما هو دوركم في هذه القضية وبماذا تنصحون الشباب لاجتناب مثل هذه المظاهر التي تؤدي إلى ضياع مستقبلهم وإلى انتشار الجريمة في حين أن مدينة عدن لم تشهد من قبل مثل هذه المظاهر باعتبارها مدينة عرفت بأنها مسالمة وحضارية؟

□ طبعاً انتشار مثل هذه المظاهر شيء نأسف عليه جميعنا

وانطلاقاً من حرص الصحيفة على معرفة الدور المهم الذي يقوم به عقال الحارات في الأحياء السكنية وفي أوساط المجتمع المحلي في مديريات محافظة عدن في حل العديد من المشاكل الناشئة بين المواطنين وتسهيله لمكتب التأمينات والشؤون الاجتماعية بعدن تحديد وحصر الأسر الفقيرة التي هي بحاجة للمساعدة والدعم من أجل التخفيف من معاناتها بالإضافة إلى قضايا أخرى مهمة منها مكافحة ظاهرة انتشار السلاح في أوساط الشباب وتناول الحبوب المخدرة التقت الصحيفة بالأخ / عبدالله صالح عوض با صريع عقال الحارات بمديرية دار سعد محافظة عدن وعقال منطقة البساتين .. الذي يعد من الإداريين المخضرمين حيث عمل في مستشفى النصر العسكري بمديرية خور مكسر سابقاً كمسؤول إداري فيها منذ العام 1996م حتى تقاعده عام 2007م ولأهمية ما جاء في اللقاء من قضايا تخص وتلامس واقع وهموم المواطنين الحياتية واليومية في محافظة عدن نأمل أن تلقى أذاناً مصغية لحل الكثير منها من قبل السلطة المحلية في محافظة عدن والوقوف أمامها ومعالجتها بحزم ..

□ بداية نريد أن نعرف منكم ما هي طبيعة الدور والمهام التي تقومون بها في إطار مديرية دار سعد وذلك بوصفكم عقال عقال

إطفاء الحرائق بين الواجب والتقدير

عدد من رجال الإطفاء في أحاديث لـ 14 أكتوبر:

اقتصار المسؤولية على شخص المدير وإهماله المتعمد لنا من أسباب معاناتنا



مصطفى محمد سعيد

إنقاذ أرواح المواطنين مهمة وطنية وإنسانية لا غبار عليها، ويقف

رجال الإطفاء بمعاداتهم وأدواتهم على أهبة الاستعداد لإنقاذ

المواطنين من برائن النار التي تلتهم الأخضر واليابس، لكن أن

يتعمد مسؤول عن هذه المؤسسة تغييب دور الدفاع المدني الذي

أسس لهذا الغرض، فهذا أمر مرفوض مطلقاً، ونتساءل هنا: لماذا

التعمد في تغييب دور رجال الإطفاء؟ وحرمانهم من الحصول على

الأدوات الخاصة بهم، للقيام بمساعدة المواطنين وإنقاذ أرواحهم..

بهذا الخصوص كان لنا لقاء مع عدد من رجال الإطفاء الذين أدلوا

بدلوهم.. فإلى الحصيلة:

لقاءات وتصوير / عادل خدشي

الفساد وصل إلى الذروة، حتى سيارات الإطفاء التابعة للدفاع المدني في عدن من دون بدلات واقية من الحرائق، وكذا اسطوانات الأوكسجين ليس لها وجود، وهي أدوات أساسية لإنقاذ الأرواح، والكمادات الواقية من الدخان، وكثير من الأدوات الخاصة بالإنقاذ لا يتحصل عليها رجل الإطفاء.

وأشار إلى أن سيارة إطفاء مديرية المعلا (حدث ولا حرج)، فهي في حالة يرثى لها، تتآخر بسبب الكمبريشن والأنابيب مثقوبة غير صالحة للعمل، وكذا إطارات السيارة غير صالحة، وتتسرب المياه من مخرجها، ومن أماكن أخرى من الخزائن نفسها، وعند تشغيل سلالم الإنقاذ يتسرب الزيت من (البمب)، وكذا الزيوت لا يتم تغييرها؛ إلا بعد مرور عام.

وأكد أن إدارة الدفاع المدني في عدن لا تقوم بصيانة سيارات الإطفاء بشكل دوري، إلا إذا حدث عطب ما يخرج السيارة إلى خارج الجاهزية لعدة أيام، ولا يوجد البديل لها في حالة تعطلها، من أي مركز من مراكز الدفاع المدني.

وأضاف أن "هذا الإهمال المتعمد يتحمله مدير إدارة الدفاع المدني.. من يصدق أن سيارة مثل سيار الإطفاء التي تقوم مع أفرادها بإنقاذ الأرواح والممتلكات وإطفاء الحرائق، لم تسرفس ولا تشح من أكثر من أربع سنوات.. وهذا شيء مؤسف بسبب لنا الإحراج مع المواطنين الذين بدأوا يتفهمون وضعنا المزري، ونقدم لهم الشكر والتقدير لهذا التفهم".

وفي ختام لقاءاتنا مع أفراد الدفاع المدني بعدن طالبوا بحاسبة المدير السابق، ليكون عبءاً لمن لم يعتبر.. وناشد وزير الداخلية ومحافظة عدن ومدير عام أمن عدن الوقوف بجدية وصرامة والمحاسبة الفورية للمخالفين بشرط المهنة حتى لا يدهمهم عتاب الشعب".

إن الذين التقينا بهم لديهم خبرة لا تقل عن (33) عاماً.. وعندهم الإمكانيات لتدريب وتأهيل الكوادر في الشركات والبنوك والمؤسسات الحكومية والخاصة وكذا المصانع.

توافر معدات الإطفاء الخاصة ومنها: اسطوانات الغاز التي قام المدير السابق ببيعها.. والأحذية والقفعات والزي المميز الخاص بالدفاع المدني.. مضيفاً أن المواطن يموت ونحن في موقف المتفرج.. وهذه الأزياء الخاصة برجل الإطفاء تقوم وزارة الداخلية بتوفيرها ولكننا لا ندري أين مكانها من الإعراب!!

واستطرد قائلاً: في إحدى المرات حدث حريق بالمعلا ولم نستطع إنقاذ حياة امرأة في الوقت الذي كان باستطاعتنا إنقاذها إذا توافرت لدينا الإمكانيات الواقية من الحرائق الخاصة برجال الإطفاء التي حرمننا منها بسبب المدير السابق، والضحية المواطن الغلبان.

وأشار إلى أن رجال الإطفاء يتعرضون للسطب والشتم بسبب هذا الإهمال المتعمد من المدير السابق، حيث سلمنا من الاعتداء من قبل المواطنين الذين تفهموا فيما بعد حقيقة وضعنا الحالي الذي لا يسر العود قبل الصديق.. ونود من المواطنين الوقوف الجاد مع رجال الإطفاء الذين لن يألوا جهداً في سبيل إنقاذ حياة المواطنين وإزاحة كل من يعيث في الأرض فساداً، ولا ينتمي إلى الوطن، ومثل هؤلاء الوطن في غنى عنهم.

وأشار إلى أن مستوى رجال الإطفاء الذين تخرجوا من دول ذات خبرة عالية في هذا المجال لا يقلون شأنًا بل أفضل بكثير من بعض الدول التي تمتلك إمكانيات ضخمة.

وأكد أننا لا نخفي عليكم سرا حتى المواد الغذائية التي يتحصل عليها رجال الإطفاء يقوم المدير السابق بنهبها وبيعها في السوق، وهذه هي مستحقاتنا.

وما يتبقى من المواد الغذائية، يفرض علينا بيعها ومن ثم يفرض علينا أيضا صيانة الأسلاك الكهربائية والهواتف العاطلة من قيمة المواد الغذائية التي تباع.

كما التقينا مساعد أول عبدالله محضار محمد – ضابط نوبة وسائق سيارة إطفاء في مركز الدفاع المدني بعدن حيث قال:

وأين تصرف!!؟! وأشار إلى أن هناك بعض الشركات والبنوك والمؤسسات والمصانع المتواجدة في عدن لم نقم بتدريبيها، إذ نفاجا به في الأول من مارس من كل عام يوم الدفاع العالمي يقوم بتكريم هذه الشركات والبنوك والمصانع والمؤسسات ... إلخ.. وفي هذه الأثناء لا ندري ما المردود المالي لإدارتنا، ونحن في هذه الحالة نكون في غفلة مما يعملها المدير السابق.. وكل الأعمال المالية تذهب إلى جيبيه.. ومن يسأل فمأواه جهنم وينس المصير.

أما بخصوص التراخيص التي تمنح لمحلات بيع غاز الطبخ يعطى للجنة النزول والوقاية من الحرائق مبلغ وقدره (2000) ريال، لثلاثة أفراد أو اثنين.. والمدير يتسلم (8) ريال بواقع (80) %، مشيراً إلى أن هناك سند قبض داخلي يصرف لصاحب الترخيص وهذه السندات غير قانونية، لا علاقة لها بإدارة أمن عدن ولا مكتب المالية بعدن.

وأكد الأخ عبدالله الحاج أن المدير السابق لم يقم بعملية تجهيز قسم التدريب وتأهيله بمعدات تدريبية لازمة، ولكنه قام باستحداث معمل خاص به في مركز الدفاع المدني في مديرية الشيخ عثمان، والتعامل مع الشركات التي تم ذكرها آنفاً، بحيث يعود المردود المالي إلى حسابه الخاص.

وأضاف أن المدير السابق يقوم ببيع شهادات إطفاء لأي مواطن يريد العمل خارج اليمن بمبالغ خيالية.

واستطرد قائلاً: إن المدير السابق يقوم بالترويج بوسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة ويظهر ضخامة الدفاع المدني وهو في حقيقة الأمر في الحضيض ولا يمتلك أي وسيلة حديثة تواكب العصر.

(فني) قال: والتمنيقنا مساعد أول وهيب علي حمادي جبير – رجل إطفاء ليس لأول مرة يتعرض المواطنون للحرائق والكوارث، ونصل إليهم ونحن في موقف حرج (لا حول لنا ولا قوة) بسبب عدم

مساعد أول مصطفى محمد سعيد – رئيس غرفة العمليات في: سألتها عن سبب الإضراب في إدارة الدفاع المدني فقال: نتيجة الفساد الذي عاث به مدير الإدارة السابق، وأهماله المتعمد للأفراد من ضباط وصف ضباط واقتصار المسؤولية في شخصه.. وتحويل الإدارة إلى ملكية خاصة ينتفع بها.. من خلال النزول الميداني وبعض الإصلاحات والجانب الوقائي لبعض الشركات العامة والخاصة، التي تعود بالفائدة إليه وإدراج المال العام لصالحه الشخصي.

أما بخصوص ما يحتاجه الأفراد في الدفاع المدني فإنهم يلقون بالأثمة على المدير السابق الذي تجاهل معاناتهم التي يتعرضون لها منها الأمراض وعدم صرف المستحقات وغيرها. وأضاف أن الأفراد ضباط وصف ضباط وجنودا يشكون من الإهمال المتعمد الذي يعانیه رجل الإطفاء في حرمانه من الملابس الخاصة بعمله وعلى وجه الخصوص ملابس الإطفاء والزي الرسمي والملابس الواقية من الحرائق، على الرغم من أن الوزارة لم تال جهداً في صرف مستحقات الأفراد الذين لم يحصلوا عليها بسبب الفساد الذي فرضه علينا المدير السابق. والتقت الصحيفة أحد العاملين المؤهلين والمدربين مساعد أول / عبدالله بن عبدالله الحاج – رئيس قسم التدريب والتأهيل في إدارة الدفاع المدني بعدن.. بعد أن أخذ نفساً تحدث عما أصابهم أو لحق بهم من جور والألم وقهر من المدير السابق قائلاً:

عندما نقوم بتدريب الشركات الخاصة والعامة ومرافق العمل والإنقاذ نؤدي عملنا على أكمل وجه.. وعند انتهاء التدريبات المقررة وتوصيل كل ما يتعلق بالأمن الصناعي والسلامة لا نتلقى أي مردود مالي جزاء ما نقوم به، سوى حفنة من الريالات لا تفي بمستحقاتنا المطلوبة.

وأكد أن "المدير السابق حسب علمنا يتلقى مبالغ مالية كبيرة، يجب على جهات الاختصاص مساءلته عنها قانونياً أين تذهب!!!"